دور المسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر

The role of social responsibility in supporting green enterprises in Algeria

كريم يبو[1]

[1] جامعة الشهيد احمد زبانة غليزان(الجزائر)، karim.yebbou@univ-relizane.dz

تاريخ الإرسال: 2022-03-21**تاريخ القبول**: 2022-05-30**تاريخ النشر**: 2022-06-15

ملخص:

تهدف هده الدراسة لإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في دعمها للمؤسسات الخضراء بالجزائر، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة لفهم وتحليل جميع المحاور والفقرات بتطبيق كل الترتيبات والاختبارات الإحصائية اللازمة.

ولقد توصلت الدراسة على أن أغلب المؤسسات الاقتصادية الخضراء، أصبحت ترتكز على أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كل مهامها ومكوناتها وعمليتها الإنتاجية، حسب الحاجة والقدرة والتكيف.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية؛ الاقتصاد الأخضر؛ المؤسسات الخضراء؛ الجزائر

Abstract :

This study aims to discover the role of social responsibility in supporting green enterprises in Algeria, and this is based on the descriptive analytical approach, using the questionnaire as a tool for understanding and analyzing all the axes and paragraphs by applying all the necessary arrangements and statistical tests.

The results of the study that most green economic institutions have become based on the dimensions of social responsibility in all their tasks, components and production process, according to need, ability and adaptation.

Keywords: Social Responsibility; Green economy; Green enterprises; Algeria

المؤلف المرسل: كريم يبو، **الإيميل**: karim.84.k@hotmail.fr

1- مقدمة:

يشهد العالم حاليا العديد من التحولات والتحديات المفروضة على جل الاقتصاديات المحلية والدولية، في ظل تزايد الرهانات في مختلف المجالات، ولعل من أبرزها القطاعات الإنتاجية التي تعد من بين الركائز المهمة للدفع بالعجلة التنموية، في إطار مناخ تتحكم فيه التشريعات واللوائح التي تعمل على حماية البيئة والمناخ بما يعزز الدور الفاعل للاقتصاد الأخضر والطاقات النظيفة.

من جانب آخر تعد مصادر الطاقة التقليدية عنصرا هاما في تحريك الاقتصاد العالمي لما تمتاز به من انخفاض التكاليف والوفرة، إلا أن الواقع المستقبلي من نضوبها فرض على القائمين إيجاد البديل بوضع العديد من الاستراتيجيات والمشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة كخيار آخر، في ظل الاستغلال الأمثل وكفاءة الاستخدام.

إن التوجه نحو استخدامات الاقتصاد الأخضر، يعد بحد ذاته من التحديات التي لها ضوابطها في إطار خلق بيئة مساعدة على حماية الفرد والمجتمع والمحيط، بناءا على أسس التنمية المستدامة، ولهذا الغرض فإن للمسؤولية الاجتماعية المكانة الأساسية في التنسيق بين المؤسسة والبيئة، من خلال الأطر والمبادئ التي تعمل على أخلقة الاقتصاد بيئيا.

وفي هذا السياق تعد الجزائر موردا هاما للطاقات المتجددة بحكم شساعة مساحتها، بما يؤهلها إلى الريادة في حال توفير المؤهلات والمهارات اللازمة لذلك، والتي تعتمد في الأصل على المورد البشري، والتفوق التكنولوجي وغيرها من العوامل، التي تساعد على اتباع نهج اقتصاي أخضر آمن، يكفل حقوق الأجيال القادمة في إطار مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

2.إشكالية الدراسة:

تعد استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، بمثابة الرهان والتحدي الذي يعمل على استغلال مصادر الطاقات المتجددة، والتي تمثل بطبيعة الحال الاختيار الملزم لبناء مستقبل آمن في إطار

أساسيات المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، بما يحقق مبادئ التنمية المستدامة، وعلى ضوء هذه النظرة يمكن طرح الإشكال التالي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر؟**

3.فرضيات الدراسة:

نظرا لحداثة هذا الموضوع المتعلق بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ارتأينا إعطاءه نوعا من الإثراء والتعمق من خلال الفرضية الرئيسية التالية:

-تعمل المؤسسات الخضراء على تطبيق واعتماد أبعاد المسؤولية الاجتماعية

4.أهداف الدراسة:

اهتمت دراسات العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية، مبرزة مكانتها الأساسية في ذلك، ومن خلال تسليط الضوء على الجزائر، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- ✓ التعريف بالإمكانيات ومصادر الاقتصاد الأخضر الذي تزخر بها الجزائر، وأهم الطاقات المتجددة وتصنيفها لتسهيل عملية استغلالها.
- ✓ إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في التوازن بين المؤسسات من داخلها ومحيطها الخارجي والبيئي.
- ✓ تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية ودورها المحوري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي أصبحت تحمل شعار تطبيق الاقتصاد الخضر في استثماراتها.

5.منهجية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لتوضيح الأسس النظرية من مفاهيم متعلقة بالاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية وأثر أبعاد هذه الأخيرة على مستقبل المؤسسات الخضراء بالجزائر، وبهذا الخصوص تم الإشارة إلى العديد من الأرقام والمؤشرات الإحصائية، التي تقيم الواقع المعاش، والعمل على تحليل البيانات المجمعة باستخدام الاستبيان.

المحور الأول:الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد الأخضر

1. النشأة والمفهوم: تعود بدايات مصطلح الاقتصاد الأخضر في سياقه التاريخي، إلى سبعينيات وثمانينات القرن الماضي في العاصمة السويدية ستوكهولم، بحيث اقر في مؤتمر الأمم المتحدة على مستقبل البشرية والكوكب. في إطار مواجهة القلق المتزايد حول التلوث، واختفاء المزيد من أنواع الغابات وتدهورها بسبب الأمطار الحمضية، وهنا وافقت الحكومات على إنشاء هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالتنسيق والاستجابة العالمية لهذه التحديات.(Steiner, 2012, p05) واستمر العمل على هذا النهج إلى غاية تقرير تحت مسمى مستقبلنا المشترك، والذي تم نشره من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية CMED "لجنة بورتالند" لعام 1983، من خلال دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة في إطار تقديم مفاهيم بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق أصبح للاقتصاد الأخضر استخداما في الأدبيات البيئية، وهو مصطلح مبتدع من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في عام 2008 في ظل تسارع آثار الاحتباس الحراري والأزمات الاقتصادية، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف بمؤتمر(ريو) 20 +، عام 2012 في ريو دي جانيرو، وجعلت له عنوانًا رئيسيًا، هو الاقتصاد الأخضر. (الفقي، 2014، ص02)

تجدر الإشارة على أنه لا يوجد تعريف موحد للاقتصاد الأخضر، وبالتالي يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. (برناج الامم المتحدة للبيئة) وهذا بناءا على ثلاث أهداف رئيسية:

- الانتعاش الاقتصادي؛
- الحد من الفقر؛
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتدهور النظام البيئي؛

كما عرفه قسم الشؤون البيئية لجنوب إفريقيا DEA على أنه: الاقتصاد الذي يفصل بين استخدام الموارد والآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي، كما يتميز بزيادة الاستثمار بشكل كبير في القطاعات الخضراء، مدعوما بتمكين إصلاحات سياسية. (قدوري،2019، ص229)

من ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص، من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. (خنفر، 2014، ص55)

كما تجدر الإشارة إلى تعدد التعاريف لمصطلح الاقتصاد الأخضر نظرا لحداثته وتوجهاته الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وفي هذا السياق:يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر هو الاعتماد على البيئة النظيفة في البناء الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، بالاستثمار الأمثل في كل ما هو أخضر.

2.مبررات الانتقال للاقتصاد الأخضر:إن فكرة المشكلة الاقتصادية تعد بمثابة الانطلاقة، التي عجلت وفرضت على الحكومات إيجاد البديل للاقتصاد البني، في ظل تناقص هذه الموارد وزيادة الحاجة إليها في الوقت نفسه، ومنه يمكن إيجاز أهم مبررات الانتقال إلى مايلي:

- ✓ **المخاطر الأمنية**: المخاطر الأمنية يمكن تصنيفها إلى مخاطر الأمن الطاقوي، والمخاطر البيئية، بالإضافة لمخاطر الأمن الغذائي والمائي.
- ✓ **تعاقب الأزمات العالمية**: ومن أبرزها أزمة عام 2008، وتعد أسوء أزمة مالية منذ الكساد الكبير، حيث نتج عنها فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وزيادة ديون الحكومات والضغوط على الصناديق السيادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في العديد من الدول. (آخرون، 2018، ص5)
- ✓ **التفاوت واللامساواة**: يظهر هذا التفاوت نتيجة مجموعة العوامل والتراكمات، الناتجة عن سياسات وتوجهات اقتصادية واجتماعية من سوء لتوجيه للموارد والعدالة في التوزيع. (بكدي، 2020، ص39)

3.علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة:لتوضيح هذه العلاقة يجب تقديم بعض التعاريف والمفاهيم للتنمية المستدامة، وجوانب اختلافها عن باقي المصطلحات التي تعتمد على النهج نفسه، ويمكن الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وفق مفهوم روبرت سولو(robert solow)، بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، في حين يعرفها (barbier)، أنها تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية، من زيادة في الدخل الحقيقي، تحسين مستوى التعليم وتحسين صحة السكان. (اسماعيل، 2015، ص44)

الشكل 01: أبعاد التنمية المستدامة

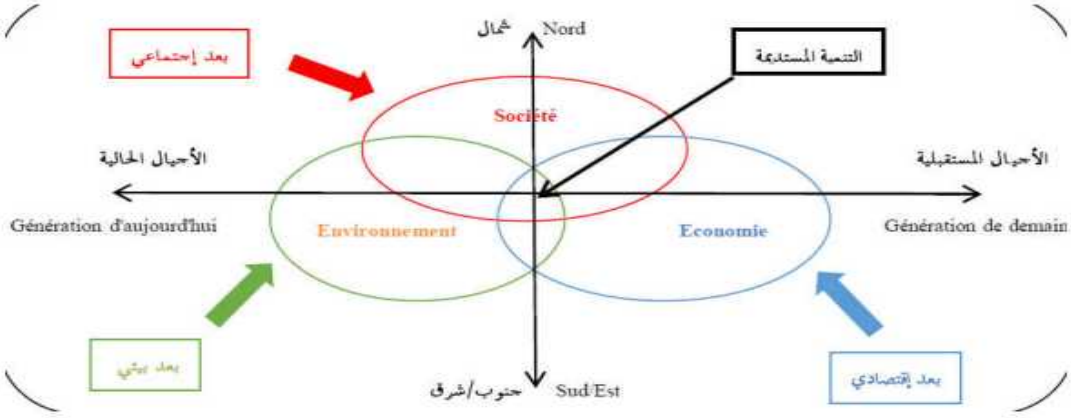

المصدر: عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان،لاقتصاد الأخضر والتنمة المستدامة: تعارض أم تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"العدد01 ،ديسمبر 2018 ص139

يتضح من الشكل أن أبعاد التنمية المستدامة تتمثل في كل من البعد الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي أما هذا الأخير يلعب الدور البارز في تخفيف وطأة النتائج السلبية من تلوث واستغلال مفرط دون التقيد بمعايير الحماية المعتمدة، من جانب آخر فإن تحديد العلاقة هو الانتقال من الأسس والمبادئ العامة للتنمية المستدامة إلى التخصيص بالنسبة للاقتصاد الأخضر، والذي يتحدد من خلاله المجالات المستهدفة(حددتها

الأمم المتحدة بعشر قطاعات)(UNEP, 2014, p31) ،والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف لتحقيقها من تمويل واستثمارات وغيرها من الوسائل الخضراء.

المحور الثاني:التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

1.مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية:تشكلت البدايات الأولى للمسؤولية الاجتماعية مع نشأة وتطور الحضارات والأديان، ثم اتخذت مفهوما فكريا وفق مجموعة من المراحل من الثورة الصناعية، مرورا بمرحلة العلاقات الإنسانية والطرح الاشتراكي، وصولا إلى مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية، (صديقي، 2021) وفي هذا السياق أشار العديد من المفكرين والباحثين، على أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية تم ظهوره في ثلاثينات وأربعينيات القرن العشرين، وبالأخص من خلال المفكر (Howard Bowen) لكتابه (Social Responsibility of Businessman) وهذا عام 1953، بحيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزامات رجال الأعمال لمتابعة سياسات واتخاذ إجراءات، أو هو إتباع خطوط عمل مرغوبة من حيث الهدف والمجتمع.

من جانب آخر يرى Singer المسؤولية الاجتماعية بأنها الواجبات تجاه البيئة المحيطة في شكل قواعد ومدونة سلوكيات التي تكون جزءا من التصميم المؤسسي (Singer، 2013).

كما تعرفها المفوضية الأوروبية على أنها إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العملية التجارية، وتفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي (Communities، 2006) ، من ناحية أخرى يرى مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة(WBCSD) المسؤولية الاجتماعية، على أنها الالتزام الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وأسرهم والمجتمع ككل.

يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية حديث المصطلح قديم النشأة، وهذا ما جاء به العديد من الفلاسفة من بينهم آدم سميث في كتاباتهم، إلا أن الجديد هو إبراز دور هذا المصطلح على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإضفاء التنسيق والدفع بعجلة التنمية، وبناءا على التعاريف السابقة يمكن تعريف

المسؤولية الاجتماعية على أنها وضع الإطار القانوني والأخلاقي الذي يكفل الحق الاجتماعي والبيئي الضامن لكرامة الفرد والمجتمع.

2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية:إن الحديث عن أبعاد المسؤولية الاجتماعي بطبيعة الحال هو التركيز على أهم ما جاء به نموذج Carroll الذي يتشكل من أربع أبعاد أساسية:

1. **البعد الأخلاقي:** يتمثل في دور المؤسسة الأخلاقي تجاه بيئتها، بحيث لا تكتفي بالدور الوظيفي المنوط بها من العملية الاقتصادية، بل الالتزام والتقيد بالضوابط الأخلاقية التي هي في العادة احترام الدين، الثقافة، العادات، وكل ما يشكل نواة المجتمع وطباعه. (زمال، 2016،ص304)
2. **البعد القانوني:** إن احترام الفرد للقانون لا يقتصر عليه فقط، بل للمؤسسة أيضا وهو ما يضفي عليها كسب الثقة من محيطها بقيامها لأعمال تؤيد القانون من تطبيق لمراسيم ولوائح تدعم السلامة مهنية، وحماية المستهلك وكل قرارات العدالة التي تصب في صالح المجتمع والبيئة. (آخرون، 2020، ص220)
3. **البعد الاقتصادي:** هو الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج مما يتوافق وأبجديات الاقتصاد من منافسة عادلة وبأسعار معقولة تراعي دخل المستهلك، والعمل على تطوير المنتوج وفق تكنولوجيات متطورة، تخدم المؤسسة والبيئة والمجتمع في الوقت نفسه.
4. **البعد الإنساني:**العمل على مراعاة معايير الأخلاقية والاجتماعية التي تحسن من الحياة اليومية للفرد، وهذا بتقديم أحسن المنتجات وتوفيرها بالحد اللازم، من جانب آخر على المؤسسة أيضا مراعاة الجوانب المتعلقة بالتوظيف العادل والأخلاق وكل ما يمس الفرد من جانبه الإنساني (صالح، 2008، ص82).

3.موقع أخلاقيات الأعمال من المسؤولية الاجتماعية:من الطبيعي أن أخلاقيات الأعمال تأخذ مسارات تتوافق مع ثقافة الشعوب وحضارتها ونهجها السياسي والاقتصادي، وبالتالي فهي لا تقتصر على

مجتمع دون آخر (وافية، 2013، ص145)، بحيث تعد مطلبا أساسيا لا يمكن الاستغناء عليه في ظل الأوضاع التي تتسيد العالم في كنف عولمة موحشة، تحتاج فيه الإنسانية والبيئة الحظ الأوفر من الاعتناء، و من هنا يمكن طرح التساؤل التالي عن أهمية و دور أخلاقيات الأعمال وموقعها من المسؤولية الاجتماعية؟

الأخلاق كمفهوم هي مجموعة المبادئ والمعايير والقيم لسلوك الفرد أو المجموعة فيما يخص الصواب أو الخطأ، وكذلك الجيد أو السيئ في المواقف المختلفة. (صالح، 2008) بحيث يمكن الحكم عليها وفق مجموعة من المعايير التي تبرر الصحيح من الخطأ للطبع الأخلاقي للإنسان والتي صنفت على أنها نظريات الأخلاق:

- النظرية النفعية
- نظرية الحقوق والواجبات
- نظرية العدالة

أما الأخلاق في عالم الأعمال ذات معاني ومضامين متعددة تصب جلها في قالب قواعد السلوك الإنساني، التي تمثل المسائل الأخلاقية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن أخلاقيات الأعمال هي اتجاهات الإدارة وتصرفاتها تجاه الموظفين، الزبائن والمساهمين، والمجتمع عامة وقوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل المنظمات إذ ينطبق هذا التعريف بذاته على عمل الأفراد (المرايات، 2011، ص13).

يمكن القول أن تحقيق سياسة أخلاقية للمؤسسة يرتبط بتطوير قواعدها وفق تدريب وتكوين عالي للموظفين لتعاملهم مع التحديات الأخلاقية، وبالتالي على القادة والمدراء فهم هذه السياسة بصنع قرارات أخلاقية في صالح المنظمة ومحيطها وفي هذا السياق فإن العلاقة التي تربط بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال علاقة تداخل وترابط حيث إن الحديث عن إحداهما يرتبط بشكل كبير وضمني بالحديث عن الأخرى، فأدبيات الإدارة الحديثة اشتملت على فصل نمطي يحمل عنواناً مشتركاً هو: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، الأمر الذي يؤكد العلاقة بينهما والتطابق الكبير الذي يدخل المسؤولية الاجتماعية لأي منشأة ضمن أخلاقيات العمل وبالعكس لتتحول إلى علاقة تكامل ومنه فإن

الفهم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية يلزم من المنشآت بالاستثمار الجيد في العنصر البشري وأن ترتبط بأخلاقيات العمل في منشآت الأعمال التي ترتبط بالأداء الاجتماعي الذي بدوره يعطي مؤشراً مهما عن مدى استجابة المنشآت اجتماعياً وما تنجزه من أعمال ذات مسؤولية مجتمعية (العمودي، 2015).

المحور الثالث:واقع الطاقات الخضراء بالجزائر

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم وبالأخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي فرض هذا الواقع على القائمين طرق وسبل لضمان الأمن الطاقوي باعتباره شريان لا يمكن الاستغناء عليه في إطار تحول طاقوي يعتمد في الأساس على كل ما هو أخضر وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي رسمت خطط تنموية مستقبلية تهدف في الغالب على الاستغلال الأمثل لهذا النوع من الطاقات من خلال مجموعة من الإجراءات والميكانزمات التالية:

1.إعادة تقييم الطاقة الأحفورية: يعد هذا النوع من الطاقات البديلة المساهم رقم واحد في التنمية الاقتصادية بالجزائر والمورد الرئيسي لمداخيل الخزينة العمومية بمقدر 97%، مما يعطي الانطباع أنها المورد لا يمكن التخلي عليه في ظل التطورات الراهنة من صراعات جيواستراتيجية وسياسية من جانب آخر فإنها تمثل عصب باقي الطاقات المستخدمة في العملية الانتاجية ونخص بالذكر الطاقة الكهربائية مما سبق يمكن القول أن الطاقة التقليدية إن لم يتم الاستغناء عليها تدريجيا فإنها تخلف آثارا وتبعات تتمثل فيمايلي:

- الاعتماد المطلق على النفط كمصدر طاقة رئيسي يقلص من استغلال الطاقات البديلة.
- زيادة انبعاثات أكسيد الكربون يساهم في الاحتباس الحراري، والتأثير المباشر على البيئة.
- سياسة الاعتماد على الريع النفطي تهديد للأمن الطاقوي، في ظل عدم وضع نظرة استشرافية واستباقية لمستقبل الطاقة بالجزائر.

2.استخدامات وقدرات الطاقة المتجددة(الخضراء):

لقد كانت البدايات الأولى للاهتمام بهذا النوع من الطاقات بالجزائر في منتصف الثمانينات بإنشاء مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) عام 1988، والتي تمركزت أهم أنشطتها في المناطق الريفية ذات الاشعاع الشمسي العالي، كما تم في عام 2011 إنشاء برنامج التنمية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (PNEREE) والغاية من هذه التطورات هو تسطير برنامج مستقبلي هادف في مجال وضع نموذج طاقوي يعمل على استغلال كافة الامكانيات الطبيعية الموجودة في سبيل خلق طاقة نظيفة بديلة للطاقة التقليدية، والتي يمكن إيجازها في مايلي:

1.2.الطاقة الشمسية من أهم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، بحيث تتربع الصحراء على مساحة تقدر ب86%، وبقدرة تشميس في المتوسط3500 ساعة/السنة، (عطية، 2021، ص06) وتجدر الإشارة أيضا على امتلاكها أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم، وإذا قارنا الطاقة الشمسية مع الغاز الطبيعي، فإن إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر تساوي ما يعادل 37000 مليار متر مكعب، أي أكثر من 8 أضعاف احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد، (أحمد، 2015، ص63) وتعد هذه الاحصائيات ذات قيم كبيرة تغنينا عن الطاقة الأحفورية، إلا أن استخدامها على أرض الواقع لا زال بعيد المنال على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال.

2.2.طاقة الرياح والتي تعود بداياتها إلى عام 1957 بتركيب أول توربين بقدرة 100كيلو واط من طرف المهندس الفرنسيAndreau، (GUERRI, 2015, p06)وحسب ماتم نشره في الأطلس الجديد للرياح من قبل مركز التنمية للطاقات المتجددة، فإن مصدر هذه الطاقة يتمركز في الجنوب أكثر من الشمال بسرعة متوسطة تقدر ب 6.4م/ثا بأدرار و6.3م/ثا بإيليزي، وعلى الرغم من هذه الإمكانات إلا أن الجزائر تسجل تأخرا في هذا النوع من الطاقات بالنسبة لدول أخرى كمصر، جنوب إفريقيا، فرنسا وإسبانيا نظرا لضعف الاستغلال والاستثمار المقتصر على توربينات اليابسة من جهة، وهناك عوامل أخرى تتحكم في ذلك من تغير للمناخ والطبوغرافيا من جهة أخرى.

3.2.طاقة الكتلة الحية تبقى أقل تنافسا وتموقعا نظرا لمؤهلاتها المتوسطة والمبنية على واقع النقص والحاجة نظرا لقلة المساحات الغابية المقدرة ب10%.

4.2. الطاقة الكهرومائية التي تعتمد على الماء كمصدر،إلا أن عدم الاستغلال الجيد لهذا المورد في ظل تغير نسب التساقط وقيم التبخر العالية يقلص من فرص الاستثمار فيها.

3.الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للطاقات الخضراء:

إن سياسة اتباع نهج طاقوي نظيف من قبل الجزائر كان بناءا على التنظيم المؤسساتي وتقنين الآليات القانونية والتشريعية للنهوض بقطاع الطاقات المتجددة، المبني على الشراكة بين الدول ذات الرصيد التكنولوجي العالي، وفي هذا الإطار خطت الهيئات والمؤسسات التشريعية قفزة في هذا المجال من خلال سن العديد من المراسم والقرارات التي نوجزها في مايلي: (الطاهر، 2018، ص66)

- ✓ القانون 01-20:المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بحيث تم التركيز على الاستغلال العقلاني لهذه الطاقات وتطويرها، بما يحافظ على البيئة من التلوث والاحتباس الحراري.
- ✓ قانون رقم 04-09 :المتعلق بترقية الطاقات المتجددة بحيث كان لهذا القانون التوضيح في كل ما يتعلق بمصادر الطاقة وأشكالها وطرق التعامل معها، وكيفية استغلالها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة.

من جانب آخر كان لتهيئة الأرضية والدفع ببرامج الطاقة المتجددة اعتماد العديد من المؤسسات التي تعمل في صالح الطاقة النظيفة والتي نوجزها في مايلي:

- **الوكالة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة(APRUE)** وهي مؤسسة صناعية وتجارية أنشات عام 1981، بموجب مرسوم تنفيذي عام 1985، من قبل وزارة الطاقة والمناجم بهدف تنفيذ سياسة وطنية لترشيد استهلاك الطاقة، وتعزيز كفاءة استخدامها. (بلفضل، 2019، ص20)

- **مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)**: أنشأ في 22مارس 1988،ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي مكلفة بوضع وتنفيذ البرامج البحثية، وكذا التطوير العلمي والتكنولوجي لأنظمة الطاقة، من خلال استخدام طاقة الشمسية الضوئية، طاقة الرياح، طاقة الحرارية وطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الحيوية البيئية.(CDER)
- **وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم(USTD)**: أنشأت عام 1988، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من مهامها إجراء البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، والعمل على التعاون مع الجامعات الجزائرية في تطوير المعرفة وتحويلها إلى مهارات تكنولوجية، كمنتجات تهدف للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. (فريدة، 2002، ص25)

المحور الرابع:أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر

للتعمق في البحث ولإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في دعمها للطاقات النظيفة بالمؤسسات الجزائرية، كان لهذا المحور التطبيقي أو الميداني صورة واضحة لتسليط الضوء أكثر على عناصر هذه الدراسة، التي تبحث في العلاقة الارتباطية ودراسة الفروق بين متغيراتها، بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام الاستبيان، كأداة تساعد بشكل مباشر على معرفة خصائص الظاهرة، من حيث تقصي الحقائق والتقرب أكثر من الواقع، من خلال تحليل المعطيات، والأخذ بعين الاعتبار الإجابات لحل التساؤلات المثارة والتحقق من صحة أو نفي الفرضيات.

1.الخصائص السيكومترية للاستبيان المستخدم:

يتمثل مجتمع الدراسة في وحدات تعتبر أساس العينة، و من خلال دراستنا توجهنا لموظفي القطاع الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية المحلية لولاية غليزان بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب، باعتبارها عينة أصلية وعشوائية في الوقت نفسه لباقي المؤسسات على مستوى الوطن، و بما أن هذه الدراسة صفية تم تحديد عينة من 33 فرد، أما من ناحية الأهمية فتعد هذه المرحلة جد مهمة من حيث ارتباط وتوافق المحاور

بالنسبة للاستبيان، وتوضيح العلاقة بين الفقرة والمحور من حيث التوزيع مع أهمية الطرح التعبيري والمعنوي ومن خلال الجدول الموالي يتضح:

الجدول 1: يمثل الصدق والثبات عن طريق الاتساق الداخلي

المحور	عدد الفقرات	حجم العينة	قيمة الفاكرونباخ	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	05	33	0.673	0.744**	دال عند0.01
المحور الثاني	05	33	0.689	0.642**	دال عند0.01
المحور الثالث	04	33	0.756	0.732**	دال عند0.01
المحور الرابع	06	33	0.630	0.687**	دال عند0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

أن قيمة الثبات عن طريق معادلة ألفاكرونباخ كانت كلها مقبولة للمحاور الأربعة، ما بين قيمتي 0.630للمحور الرابع إلى 0.765 بالنسبة للمحور الثالث، وبالتالي يمكن اعتمادها في تقدير صلاحية الاستبيان وبأنها ذات درجة مقبولة من الثبات، من جانب آخر كانت قيم صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لقيم معامل الارتباط لبيرسون مرتفعة، ما بين قيم 0.642إلى 0.744،ما يؤكد ارتباط محاور الاستبيان، بحيث يمكن القول أن المحاور تقيس فعلا أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر.

2.تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان:

سنتطرق لتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان، باستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل جميع محاور الاستبيان ومن خلال الجدول التالي يتبين:

الجدول2: يبين توصيف متغيرات البحث الموجهة لموظفي المؤسسات الخضراء

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
الطبيعة الأخلاقية والقانونية المنتهجة	11.45	2.5466	6.666

الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية المعتمدة	11.09	3.2121	9.778
الطبيعة الاجتماعية والتكافلية	9.08	3.7774	14.55
الطبيعة البيئية والإنسانية	13.54	2.5844	8.111

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

أن المتوسط الفرضي كان أصغر من كل المتوسطات الحسابية الخاصة بالمتغيرات، حيث قدر المتوسط الحسابي للمحور الخاص بالبعد الأخلاقي والقانوني المنتهج ب 11.45، وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قدر ب 10.00، وهذا يعني أن إجابات الموظفين داخل المؤسسات الخضراء تتفق على أن المؤسسة تعمل جاهدة على تطبيق كل التشريعات واللوائح التي تصب في مصلحة البيئة، وكل ما هو نظيف، من جانب آخر فإن المحور الثاني الخاص بالطبيعة الاقتصادية والإنتاجية المعتمدة، هي الأخرى توضح مدى أهمية اعتماد التقنيات الخضراء من منتوجات وأساليب ابتكارية، وهو ما يوضحه المتوسط الفرضي المقدر ب 10.00والأصغر قيمة من المتوسط الحسابي، فيما يخص المحورين الثالث والرابع فالمتوسط الفرضي كان اقل قيمة من القيمتين 9.08و13.54 على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسات الخضراء تعمل على تطبيق مبادئ الطبيعة الاجتماعية والتكافلية من شراكات ونظم حماية وغيرها، أما الطبيعة البيئية والإنسانية هي الأخرى تسير في النهج نفسه، من المساواة والعمل على تحسين المحيط البيئي.

3.تحليل ومناقشة الفرضيات:

نص الفرضية الرئيسية:تعمل المؤسسات الخضراء على تطبيق واعتماد أبعاد المسؤولية الاجتماعية

1.اعتماد البعد الأخلاقي والقانوني لمؤسسات الخضراء

الجدول3: يبين اعتماد البعد الاخلاقي والقانوني للمؤسسات الخضراء

المتغيرات	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة 'ت'	مستوى الدلالة
اعتماد البعد الأخلاقي والقانوني لمؤسسات الخضراء	10	11.45	32	6.33	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

يتبين من خلال الجدول رقم 3 وباستخدام t.test لعينة واحدة، أن قيمة "ت" والتي تقدر ب 6.33 كانت دالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01، لصالح المتوسط الحسابي، يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ولصالح المتوسط الحسابي المقدر ب 11.45، وهذا في الغالب يعني أن

المؤسسات الخضراء بالجزائر تعمل على تطبيق البعد الأخلاقي والقانوني الذي يمثل المسؤولية الاجتماعية والذي يتمثل من خلال الفقرات أو العبارات في تنفيذ اللوائح والتشريعات، وتعزيز دور النقابات العمالية، مع دعم كل المسارات القانونية التي تعمل على ترسيخ الاقتصاد الأخضر من طاقات متجددة ونظيفة.

2.اعتماد الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات الخضراء

الجدول4: يبين اعتماد الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات الخضراء

المتغيرات	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة 'ت'	مستوى الدلالة
اعتماد الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات الخضراء	10	11.09	32	13.22	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

يتضح من خلال الجدول رقم 4، أن قيمة "ت" دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ب 0.01 لصالح المتوسط الحسابي المقدر ب 11.09، مما يدل على اعتماد البعد الاقتصادي والإنتاجي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخضراء بالجزائر، والمتمثل في التقليل من الطاقات التقليدية ودعم التكنولوجيا البيئية مع توفير البيئة التكوينية للعمال وتأطيرهم، في ظل استراتيجيات مسبقة تهدف لاعتماد معايير خضراء.

3.اعتماد الطبيعة الاجتماعية والتكافلية للمؤسسات الخضراء

الجدول5: يبين اعتماد الطبيعة الاجتماعية والتكافلية للمؤسسات الخضراء

المتغيرات	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة 'ت'	مستوى الدلالة
اعتماد الطبيعة الاجتماعية والتكافلية للمؤسسات الخضراء	08	9.08	32	4.22	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

يبين الجدول رقم 5 وباستخدام t.test لعينة واحدة، أن المتوسط الفرضي أقل من المتوسط الحسابي وبقيمة "ت " 4.22 فإنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، بما يؤكد على اعتماد الطبيعة الاجتماعية والتكافلية للمؤسسات الخضراء وتعزيزا لدور المسؤولية الاجتماعية، من حيث النظم التعويضية

للأفراد(الحماية)، مع تفعيل المجتمع المدني في إطارا الشركات مع الجمعيات المحلية، والتي تصب في مجملها في أخلقة العمل في إطار مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

4. اعتماد الطبيعة البيئية والإنسانية للمؤسسات الخضراء

الجدول6: يبين اعتماد الطبيعة البيئية والإنسانية للمؤسسات الخضراء

المتغيرات	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة 'ت'	مستوى الدلالة
اعتماد الطبيعة البيئية والإنسانية للمؤسسات الخضراء	12	13.54	32	8.99-	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية spss

يتضح من الجدول 6 أن المتوسط الفرضي أقل من المتوسط الحسابي لصالح المتوسط الحسابي بقيمة13.54 وباستخدام t.testالعينة واحدة، تبين أن قيمة "ت" هي -8.99 والتي كانت دالة إحصائيا بمستوى الدلالة 0.01 ما يعني وجود فروق بين المتوسطين، الأمر الذي يؤكد دور معيار الطبيعية البيئية والإنسانية للمسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء، من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية، والاستراتيجيات الهادفة لحماية البيئة من حيث التحسيس والرقابة في سبيل الاقتصاد الأخضر.

6.الخاتمة:

يلقى موضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر، اهتماما بالغا لدى القائمين والفاعلين، من صناع القرار وغيرهم من الباحثين والمسيرين لخلق التوليفة الحقيقية وإسقاطها على واقع المؤسسات الاقتصادية، في ظل تزايد الضغوطات المفروضة على المجال الطاقوي التقليدي والتحديات المستقبلية في هذه القطاعات، الأمر الذي يمهد الطريق للطاقات المتجدد والخضراء، في ظل رهان البنى التحتية والاستثمارات النظيفة، ومن خلال دراستنا للجانبين النظري والتطبيقي ومن خلال الفحص التحليل توصلنا للنتائج التالية:

-هناك فروق بين المتوسطات الفرضية والمتوسطات الحسابية ولصالح المتوسطات الحسابية، في الإجابة المقدمة من طرف مجتمع العينة، بما يؤكد أم أبعاد المسؤولية الاجتماعية تطبق بطريقة أو أخرى وتدعم المؤسسات الخضراء بالجزائر.

-الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المختلفة ساهمت في التحقق من الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

-الاهتمام بالاقتصاد الأخضر من طاقات متجددة ونظيفة، أصبح من أولويات كل القطاعات وكل المؤسسات كل حسب اختصاصها.

-وضع المسؤولية الاجتماعية من حيث المبدأ كدليل ومرجعية لا يمكن الاستغناء عنها، في حال الحفاظ على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

يمكن القول أنه لا محالة في تسخير كل المقومات الموجودة في سبيل تبني برامج وتوجهات مبنية على الاقتصاد الأخضر وتكون بديلة، للمضي قدما نحو مستقبل آمن، في ظل الظروف الراهنة من تحديات جمة، والتي يمكن تجاوزها في ظل إتباع خطط ورؤى استراتيجية، التي نوجزها في التوصيات التالية:

- تفعيل كل التشريعات واللوائح التنظيمية لدعم مبادئ المسؤولية الاجتماعية، التي من شأنها أن تعزز دور البيئة وكل ما يدور في فلكها من طاقات متجددة، وتغيير الذهنيات في سبيل التسيير الأخضر للمؤسسات الاقتصادية.
- تخصيص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بخلق مجال مشترك من الاتفاقيات والتوأمة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة.
- إعطاء أولوية للمؤسسات الناشئة والداعمة للطاقة النظيفة، في إطار البحث العلمي والتكنولوجي.
- رفع وتيرة الاستثمار المحلي والأجنبي بما يساهم في زيادة التراكمات الطاقوية، التي تساعد على كفاءة الاستخدام.
- خلق صناديق دعم وتنمية هدفها الأول تشجيع كل ما يمثل الاقتصاد الأخضر، والتي تساعد على دمجها مع الطاقة التقليدية.
- تشجيع قطاع البحث العلمي والتكوين المهني بتأطير المهارات والمؤهلات للأفراد، وهذا لزيادة نشاط استغلال الطاقة النظيفة.

- زيادة الوعي المجتمعي بكل أصنافه بأهمية الطاقات الخضراء ودورها في التنمية المستدامة، من خلال الدور الإعلامي، التربوي، والعلمي على شكل ندوات ومؤتمرات.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الغالي محسن، العامري صالح. (2008). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع*، (الإصدار 2). دار وائل للنشر والتوزيع، عمام، الأردن.
- فاطمة بكدي. (2020)، *الاقتصاد الاخضر من النظري إلى التطبيق*، مركز الكتاب الأكاديمي.
- محمد عبد القادر الفقي،. (2014). الاقتصاد الاخضر. *سلسلة البيئة البحرية 4، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية*، الكويت.

الأطروحات:

- معتصم محمد اسماعيل. (2015). *دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، سوريا أنموذجا*. علوم اقتصادية، دمشق.سوريا
- رغدة المرايات. (2011). أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي، وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان.

المقالات:

- A. E. Singer .(2013) .Corporate political activity ,Social responsibility ,and competitive strategy :an integrative model. Business Ethics .:*A European Review*.(3) *22* ،

- Achim Steiner .(2012) .notre planète .*Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE*.05 ،

- عايد راضي خنفر. (2014). الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر". *مجلة أسيوط للدراسات البيئية* (39)، 55.

- شراد وافية،. (2013). مساهمة أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري،. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*،. (14)،

- كروش و آخرون،. (2020). أبعاد المسؤولية الإجتماعية وفق هرم كارولCaroll. *مجلة أوراق اقتصادية* ، *4* (2)،

- سميرة لغويل، نوال زمال. المسؤولية الاجتماعية: المفهوم ، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 27، الجزائر.

المداخلات:

- كريمة حبيب، عادل زقرير، طارق قدوري،. (2019). الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز و التنويع الاقتصادي في الجزائر، من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030 . *الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة* ،الوادي.

- بن جلول خالد و آخرون. (2018). الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالة لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. *الجزائر وحتمية التوجه نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة*،. خنشلة.

مواقع الانترنيت:

- أحمد بن علي العمودي،. (2015). *أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية للمنشآت*،. من مجلة رواد الأعمال،: https://www.rowadalaamal.com

- خضرة صديقي. (2021). *المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات*، 7/ 8, 2021، من المعهد المصري للدراسات،: https://eipss-eg.org

- Commission of the European Communities .(2006) .Implementing the Partnership for Growth and Jobs: Making Europe a Pole of Excellence on Corporate Social Responsibility.; https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2006:0136:FIN:EN:PDF

- UNEP .(2014) .*Building natural capital : How REDD+ CAN Support a green economy report of the international recource panal, kenya*

.